GC.19/7

Distr.: General
18 October 2021
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المؤتمر العام

الدورة التاسعة عشرة

فيينا، 29 تشرين الثاني/نوفمبر – 3 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 16 من جدول الأعمال المؤقَّت

أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبوظبي

أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبوظبي

تقرير من المدير العام

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن تنفيذ إعلان أبوظبي الذي اعتُمد في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو في عام 2019.

أولا- مقدمة

1- يأتي إعلان أبوظبي الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة (م ع-18/ق-1) بعد إعلان ليما لعام 2013 (م ع-15/ق-1)، الذي وضع الرؤية المشتركة للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وحددها. وبعد أن أوشك أجل الأهداف الإنمائية للألفية على الانتهاء، وضع إعلان ليما كذلك الأساس لهدف تنمية مستدامة مكرس لإنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).

2- ويعيد إعلان أبوظبي تأكيد ولاية اليونيدو المتمثلة في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وهو بمثابة بيان يدعم بقوة تعددية الأطراف والتعاون الدولي في هذا المجال.

3- ويسلم الإعلان بأن القضاء على الفقر والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي من بين أكبر التحديات العالمية اليوم. ويؤكد عقد العمل الذي أعلن عنه الأمين العام من جديد في بدايته التزام الدول الأعضاء في اليونيدو بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

061021 061021 V.21-06861 (A)

4- ومن خلال إعلان أبوظبي كررت الدول الأعضاء كذلك تأكيد التزامها تجاه اليونيدو بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكلفة بتعزيز التعاون الصناعي الدولي وتحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، وبوصفها المنسق المركزي في مجال تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا- تفعيل إعلان أبوظبي

5- بينت عدة وثائق قدمت إلى دورة المؤتمر الحالية أعمال اليونيدو المتعلقة بتفعيل إعلان أبوظبي. ولا تزال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 محور التركيز والبوصلة الرئيسيين لليونيدو لتنفيذ ولايتها، على النحو المبين في الوثيقة IDB.49/17.

6- وبينما يكرر الإعلان تحديد الأولويات في جميع مجالات ولاية اليونيدو، فإنه يركز على مسألتين لهما أهمية خاصة: فهو، أولا، يسلط الضوء على الدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور اليونيدو كمنصة للتعاون. وثانيا، يوجه الانتباه إلى ظهور تكنولوجيات رائدة للثورة الصناعية الرابعة، وهو ما يثير قلقا بسبب احتمالات إحداثها لاختلالات، ولكن الأهم أنها تتيح فرصا هائلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق رفاه البشرية وحماية البيئة.

7- ومن العناصر التي تجعل ولاية اليونيدو العالمية فريدة وتميز المنظمة عن المنظمات الإنمائية الأخرى التعاون مع القطاع الخاص والثورة الصناعية الرابعة. وتوفر الوثائق المقدمة في إطار البند 20 من جدول الأعمال، ومنها الوثيقة GC.19/10، معلومات عن أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار.

8- ويدعو الإعلان إلى التعاون الدولي على نحو فعال ويشير إلى الولاية الممنوحة للمنظمة بموجب قرار الجمعية العامة 293/70 بتولي زمام وضع العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025) وتفعيله وتنفيذه. وترد معلومات محدَّثة عن هذه الجهود في الوثيقة GC.19/9. ويرد عرض لأنشطة اليونيدو الداعمة لأقل البلدان نموا في الوثيقة GC.19/16، وللدول الجزرية الصغيرة النامية في الوثيقة GC.19/17، وللبلدان المتوسطة الدخل في الوثيقة GC.19/18.

9- ويسلم الإعلان بدور التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة واليونيدو في دعم إشراك جميع أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية وإسهامهم فيها. ويشدد على الحاجة إلى تنفيذ إجراءات رامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وهو ما تعرضه الوثيقة GC.19/8.

ثالثا- التحالف العالمي لمصنِّعي القطاع الخاص

10- نظرا للولاية المسندة إلى اليونيدو المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، تتمتع اليونيدو بخبرات فريدة وطويلة العهد في تيسير وجود منابر للتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وقد عملت المنظمة، منذ إنشائها، مع قطاع الأعمال التجارية بأشكال متنوعة. وتُسَّخِر الشراكات التجارية لليونيدو خبرات القطاع الخاص ومعارفه وموارده لمعالجة قضايا هامة تتعلق بالتنمية الصناعية العالمية مثل الصناعة الخضراء، والاقتصاد الدائري، وتغير المناخ، والطاقة المستدامة، والابتكار الإيكولوجي، فضلا عن

القضـاء على الفقر، والمسـاواة بين الجنسـين، وتأهيل الشـباب والنسـاء للحصـول على عمل وتمكينهم، والأمن الغذائي والبشري.

11- وتوفر خطـة عـام 2030 وخطـة عمـل أديس أبـابـا زخمـا لمنظومـة الأمم المتحـدة الإنمـائيـة لتعزيز الشـراكات مع القطاع الخاص، مع تسـليط الضـوء على دور الشـراكات التجارية كنهج ضـروري لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. ويدعو الهدف 17 تحديدا إلى إقامة شـراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، ويتضـمن هدفا (17-17) مخصـصـا للتعاون بين أصـحاب المصـلحة المتعددين. وفي أيلول/سـبتمبر 2019، دعا الأمين العام جميع فئات المجتمع إلى التعبئة لعقد من العمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية. ويدعو عقد العمل إلى تسريع إيجاد حلول مستدامة لجميع التحديات الكبرى في العالم، انطلاقا من الفقر والجنسانية وصولا إلى تغير المناخ وعدم المساواة وسد الفجوة المالية.

12- ويشـدد إعلان أبوظبي على الدور الحاسـم الذي تضـطلع به اليونيدو في توفير منبر لتنسـيق وحفز المبادرات التي تقودها كيانات القطاع الخاص والمبادرات المنفذة معها. ويدعو اليونيدو إلى أن تقود الجهود التعاونية التي يبذلها المصـنِّعون من القطاع الخاص من خلال أنشـطة التنسـيق وتبادل المعارف، وتقديم دعم محدد الأهداف لهم. ويشـجع الإعلان، في المادة 24، على إنشاء تحالف عالمي لمصـنَّعي القطاع الخاص من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة برعاية اليونيدو.

13- وفي كانون الثاني/يناير 2020، بدأت فرقة عمل تابعة لليونيدو في تحليل كيفية إضـــفاء الطابع المؤسـســـي على الشـــراكات مع قطاع الأعمال التجارية لإثراء وظائف اليونيدو المعنية بتنظيم الاجتماعات والوظائف المعيارية من خلال آلية استشارية جديدة، مثل تحالف عالمي، لتيسير الحوار والتشاور بين القطاعين العام والخاص. ووفر استعراض لخبرات اليونيدو في هذا المجال منطلقا للتحليل.

14- وفي عام 1975، أنشأت اليونيدو نظاما للتشاور وتولت قيادته كمنتدى لتبادل الخبرات والتكنولوجيات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكإطار لتحديد التحديات المرتبطة بالتصـــنيع. ويعمل النظام على أربعة مستويات (عالمي وإقليمي وأقاليمي وقطاعي) وقد اجتذبت كل مشاورة ما بين 150 و200 من الخبراء في مجال الصـــناعة من الحكومات ومجموعات الأعمال التجارية والمجموعات العمالية ومجموعات المســـتهلكين وغيرهم من المجموعات.

15- وفي عام 1986، اسـتحدثت اليونيدو أول دائرة لترويج الاسـتثمار، تعرف الآن باسـم مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، مما يتيح فرصا للمستثمرين وموردي التكنولوجيا في البلدان المتقدمة النمو لإيجاد شركاء محتملين في البلدان النامية بدعم استشاري وتقني من اليونيدو بشأن كيفية التعامل التجاري في البيئات المحلية.

16- وحتى قبل الانضـمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام 2003، كانت اليونيدو قد حصـلت على خبراتها الأولى في العمل مع الشركات، ومنها شركة "فيات" في عام 1994. وتطورت طبيعة التعاون من الأعمال الخيرية والتسويق المتصل بقضايا اجتماعية إلى نهج متكامل في إدارة الأعمال.

17- كما تراكمت لدى اليونيدو خبرة واسعة مع قطاع الأعمال التجارية من خلال التعاون التقني، والمشاركة في العديد من المنتديات المتصـلة بالصـناعة لأصـحاب المصـلحة المتعددين، ومن بينها التحالف العالمي للاقتصـاد الدائري والكفاءة في اسـتخدام الموارد (GACERE)، والشـراكة المعنية بالهيدروجين التابعة لليونيدو،

ومرفق تطوير التعلم والمعرفة (LKDF)، وبرنامج الصناعة الخضراء، ومؤتمر الصناعة الخضراء، والشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد (RECPnet)، وسلسلة المؤتمرات المعنية بإقامة الجسور بين المدن (Bridge for Cities)، ومنتدى فيينا للطاقة، وشبكة المبادرات الدولية Industrial Energy Accelerator، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية (GMIS).

18- ولليونيدو أيضا سجل حافل في عقد اجتماعات لمختلف أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام في إطار مشاريعها وبرامجها التي تركز على تطوير ريادة الأعمال ودعم الابتكار، ومنها الشبكة الاستشارية للتمويل الخاص، والبرنامج العالمي للابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة (GCIP)، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

19- ويركز نموذج الشراكة الرئيسي بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد القطري، وهو برنامج الشراكة القطرية، على إقامة أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من أجل إحداث أثر إنمائي تحولي. ويدعم البرنامج حشد مختلف مصادر الموارد، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص، وبخاصة من أجل تنفيذ مشاريع صناعية واسعة النطاق للإسهام في إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي.

20- وعلاوة على ذلك، ومن أجل توضيح القيمة الفريدة المقترحة للتحالف العالمي، استعرضت عملية رسم للخرائط في عام 2020 مبادرات قابلة للمقارنة من خارج اليونيدو ومنظومة الأمم المتحدة وداخلها. وتجمع العديد من المنتديات القائمة الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام وفي المجال الأكاديمي ومجال التنمية لمناقشة التنمية المستدامة، والتي لا تقتصر بالنسبة لمعظم تلك الجهات على صناعة أو قطاع معين. وتدَّعي معظم المنتديات أنها عالمية من حيث نطاقها الجغرافي، ولكن عملية رسم الخرائط بينت أن البلدان النامية أقل تمثيلا. كما تختلف نماذج العضوية أيضا.

21- واستنادا إلى الخبرات السابقة لليونيدو، ونتائج تحليل عملية رسم الخرائط، وولاية اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، والاحتياجات المحددة الناشئة عن أزمة كوفيد-19، يجري النظر في أن يشمل نطاق التحالف العالمي القطاع الصناعي، بدلا من أن يقتصر على قطاع الصناعة التحويلية، مع احتمال أن يشمل أيضا الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال سلاسل القيمة، مثل الرابطات الصناعية وغرف التجارة.

22- ويقترح التحليل كذلك، مع أخذ اتجاهات التنمية العالمية واحتياجاتها في الاعتبار، أن يركز عمل التحالف العالمي على الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيات الرائدة ذات الصلة، فضلا عن الحركة العالمية من أجل التحوُّل العادل الذي يراعي المنظور الجنساني إلى التعافي المتسم بانخفاض انبعاثات الكربون والقادر على التكيُّف مع المناخ، بما في ذلك حلول الاقتصاد الدائري والطاقة المستدامة والابتكار وغير ذلك من المجالات ذات الصلة الواردة ضمن ولايتها.

23- وينطوي إنشاء تحالف ابتكاري ومعياري وتعبوي موجه نحو الحلول على إمكانات هائلة للاستفادة الكاملة من منافع الثورة الصناعية الرابعة للتصدي لأكثر التحديات الإنمائية إلحاحا في العالم، ومنها تغير المناخ والتدهور البيئي، والفقر وعدم المساواة.

24- ونظر التقييم الأولي في جوانب مختلفة، من بينها الجوانب المتعلقة بنطاق التحالف العالمي ووضعه (وهو يتراوح ما بين تحالف يعمل كمظلة لشبكات وتحالفات اليونيدو القائمة؛ وتحالف تقود اليونيدو إنشاءه وتقوم بإدارته؛ وعمل اليونيدو مع المبادرات القائمة؛ إلى تحالف تقدم فيه اليونيدو المشورة فقط)، والمدة (غير محدد المدة أو لفترة محددة)، والاستدامة وآلية التمويل، وهيكل العضوية ومعاييرها، والوضع القانوني.

25- وتبين أنه لكي يحدد بوضوح نطاق التحالف العالمي ونموذج إدارته، سيكون من الضروري إجراء تقييم للاحتياجات مع قطاع الأعمال التجارية والدول الأعضاء في اليونيدو.

26- وستسعى اليونيدو، بتوجيه من دولها الأعضاء وبقيادة المدير العام، إلى تعزيز تفعيل التحالف العالمي في السنة المقبلة، بما في ذلك من خلال تحديد الاحتياجات الضرورية من الموارد والاحتياجات المالية. وسيكون دعم الدول الأعضاء لتحديد المشاركين من القطاع الصناعي وقطاع الأعمال التجارية لديها وحشد المشاركين أهمية في تفعيل التحالف.

رابعا- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتِّخاذه

27- لعلَّ المؤتمر يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.